

## تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على بعض مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004-2022)

م. د. ضياء عبد ضيدان<sup>1</sup> ، م. د. عمر أديب قاسم<sup>2</sup>

### المستخلص

تتبع أهمية البحث في أنها تستعرض وتعالج موضوعاً مهماً في المواضيع الاقتصادية في دول العالم المنتجة والمستهلكة للنفط وخاصة الدول الريعانية التي تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية، حيث تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على تقلبات أسعار النفط وما تسببه من آثار ايجابية وسلبية في بعض مؤشرات الاستدامة المالية. حيث توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات كان أهمها ان هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي. أي كلما زادت أسعار النفط انخفض الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يتلائم مع منطق النظرية الاقتصادية. واختتمت الدراسة بجملة من التوصيات وكان أهمها العمل على زيادة نسبة مساهمة القطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من خلال رفع كفاءة الانتاج في جميع القطاعات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط ، الاستدامة المالية ، السعر المعطن ، السعر المتحقق

<sup>1</sup> المؤلف المراسل

معلومات البحث

تاريخ النشر: أيلول 2024

### Oil Price Fluctuations and their Impact on some Financial Sustainability Indicators in Iraq For the Period (2004-2022)

Dr. Diaan Abd Dhidan<sup>1</sup> , Dr. Omar Adeeb Qasim<sup>2</sup>

### Abstract

The importance of the research stems from the fact that it reviews and addresses an important topic in economic issues in the countries of the world that produce and consume oil, especially the rentier countries that depend mainly on oil revenues. The importance of the research lies in shedding light on the fluctuations in oil prices and the positive and negative effects they cause on some sustainability indicators. Finance.

The research concluded that there was a need for it, the most important of which was that there was a relationship between oil prices and the public debt index to gross domestic product. That is, whenever oil prices demand public debt to GDP, this is consistent with a logical economic trend. The study included a number of recommendations, the most important of which was working to increase the contribution rate so far to the actual amount of gross domestic product by raising effective production in all economic days.

**keywords:** Oil Prices, Financial Sustainability, Selling Price, Realized Price

### المقدمة

ان هذا الموضوع يتسم بأهمية كبيرة في السوق الدولية للنفط بالتذبذب المستمر الذي يشهد من مدة الى اخرى وينعكس هذا الامر على عدة متغيرات اقتصادية، اذ ينتج التقلب المستمر في الاسعار عن مجموعة عوامل قد تكون سياسية، تكنولوجية واجتماعية بالإضافة الى قوى العرض والطلب في السوق، من الصعب

تشخيص اثر هذه العوامل في وقت معين الامر الذي يجعل سمة عدم الاستقرار راسخة لأسعار النفط الخام في السوق الدولية. العراق كبلد منتج للنفط يتأثر بتقلبات الاسعار بالارتفاع والانخفاض والاثار التي تصيبه من اثر هذا التقلب وينعكس اثرها على الناتج المحلي الاجمالي الذي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية المتأتية من النفط المصدر ومن ثم يتأثر بها اقتصاد البلد ككل. تناول البحث دراسة اسعار النفط بأنواعها ومفهومها وعواملها كما تطرق الى تقلبات الاسعار النفطية وتأثيرها فضلا عن العوامل

**أولاً: مفهوم سوق النفط الدولية**

سوق النفط وما يتعلق بها تعتبر مشكلة دولية لا تقتصر على بلد معين، فالنفط مادة اقتصادية واستراتيجية تحمل في طياتها جوانب فنية واقتصادية وسياسية متعددة، تحتاج إلى تحليل دقيق ومتكامل لها، تشترك فيها البلدان المنتجة للنفط والبلدان المستهلكة، وتحدد قدرة المنتج والمستهلك على تحقيق السعر الأفضل الذي يأمل الحصول عليه على قدرة مرونة العرض والطلب، حيث من الواضح أن النفط والغاز سلعة حيوية وضرورية جداً لا يمكن الاستغناء عن استعمالها، ومن الصعوبة إيجاد بديل لها في الاستهلاك لسنوات طويلة، وذلك للمزايا الكبيرة التي يتمتع بها هذا المورد المهم كرخصه ونظافته وسهولة نقله واستعماله. الصناعة النفطية تحتاج إلى نفقات رأسمالية ضخمة خصوصاً في مرحلة البحث والاستخراج، الأمر الذي يجعل هذه الصناعة تخضع لسيطرة عدد محدود من الشركات النفطية الاحتكارية، وإن وجود تنظيم للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك) يختص بتحديد حجم الإنتاج والأسعار إلا حالة في السوق الدولية شبيهة إلى حد ما للتنظيم الاحتكاري الذي أقامته الشركات النفطية الكبرى في نهاية العشرينات من القرن الماضي.

يعرف سعر النفط الخام بأنه تعبير عن قيمة السلعة أو الخدمة معبراً عنها بالنقود. أو المقدار الذي يحصل عليه البائع من النقود نتيجة لبيعة السلعة التي ينتجها ويقوم بعرضها للبيع، أو قيمة الشيء الذي يغبر عنه بالوحدات النقدية، وقد يكون هذا السعر مساوياً للقيمة الحقيقية للشيء وقد يكون أكبر أو أقل منها، وتوجد بينهما علاقة متغيرة وليست ثابتة بسبب تأثير وتداخل عدة عوامل ذاتية وموضوعية مثل طبيعة وشكل الأسواق، والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها [1]. إذ يعبر سعر النفط إلى القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون 42 غالون معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية خلال فترات التطور في الصناعة النفطية. [2]

وسوق النفط الدولية تنسم بمجموعة من السمات المميزة، إذ إن الصناعة النفطية بكافة مراحلها تتميز بسيطرة عدد قليل من الشركات النفطية الكبرى عليها، وأن سوق النفط الدولية في الواقع، وضع ليسيطر عليه عدد قليل من المنتجين الكبار ينتج كل واحد منهم نسبة عالية من الناتج الإجمالي يقابلهم عدد كبير من المستهلكين، التزام المنتجين اتجاه تغيرات الأسعار، ولا يتم اتخاذ أي إجراء بهذا الشأن إلا إذا خرجت الأسعار عن ما هو مخطط لها وإن نظام نقطة الأساس هو الذي كان سائد والسمة البارزة إذ أنه يطبق أسعار شبة موحدة لكافة المنتجين الكبار على الرغم من

المؤثرة في تقلب الأسعار، بالإضافة إلى واقع القطاع النفطي العراقي بعد عام 2003 ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من دون قطاع النفط ودراسة الشركات النفطية العاملة في العراق وبيان مدى التأثير الذي اضافته هذه الشركات أو ما تعرف بجولات التراخيص على القطاع النفطي في العراق.

**أهمية البحث**

تتجسد أهمية البحث في أنها تستعرض وتعالج موضوعاً مهماً في المواضيع الاقتصادية في دول العالم المنتجة والمستهلكة للنفط وخاصة الدول الريعانية التي تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية، حيث تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على تقلبات أسعار النفط وما تسببه من آثار إيجابية وسلبية في بعض مؤشرات الاستدامة المالية.

**هدف البحث**

يهدف البحث إلى قياس ومعرفة تقلبات أسعار النفط وتحديد العلاقة بين التقلبات التي تتعرض لها أسعار النفط، ومعرفة آثارها وانعكاساتها الإيجابية والسلبية على بعض مؤشرات الاستدامة المالية، من خلال دراسة الواقع والتطور التاريخي لأسعار النفط وبعض مؤشرات الاستدامة المالية، باستخدام أفضل البرامج الإحصائية والقياسية الحديثة والاختبارات التي تضمنها البحث.

**مشكلة البحث**

بما أن الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبة تقدر بأكثر من 90% على الإيرادات النفطية كونه بلد ريعي، لذا فإن تقلبات أسعار النفط تؤثر في بعض مؤشرات الاستدامة المالية في العراق سواء بشكل سلبي أو ايجابي وهذا ينعكس على واقع الاقتصاد العراقي.

**فرضية البحث**

يقوم البحث على فرضية مفادها وجود تأثير مباشر بين تقلبات أسعار النفط الخام وبعض مؤشرات الاستدامة المالية، ( الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي، عجز وفائض الموازنة العامة/ الناتج المحلي الإجمالي) مع وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل.

**المبحث الأول: مفهوم أسعار النفط والاستدامة المالية**

- مطروحا منه الحسميات والخصميات\* إذ يمكن تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري أو لتلافي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود والحسميات [6].
- 3- **السعر الضريبي:** "وهو يمثل كلفة البرميل المستخرج زائداً الضرائب التي تضاف الى التكلفة ويسمى هذا السعر بسعر الكلفة الضريبية [7]".
- 4- **سعر الإشارة:** "هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، حيث انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، وقد ظهر هذا السعر في الستينات من القرن الماضي كما حصل بين الجزائر وفرنسا عام 1965 [8]. إذ انه متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجة الكثافة أو المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشراً أو إشارة لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجة كثافة النفوط من نقطة الإشارة، ونفوط الإشارة عديدة منها: النفط العربي الخفيف، نفط الاوبك، نفط غرب تكساس، نفط برنت، نفط بحر الشمال [9].
- 5- **السعر الفوري:** هو سعر برميل النفط معبراً عنه بوحدة نقدية واحدة في سوق النفط الحرة ويؤثر هذا السعر في سعر مستقبلات النفط\* إذ تحدد على وفقه، كما هو يؤثر بها فارتفاع سعر مستقبلات يرفع السعر الفوري نتيجة خلق وهمي، والاسواق الفورية تمثل مؤشراً لحركة الاسعار في العالم والاسواق الفورية عديدة منها، سوق روتردام، سوق سنغافورة [6].
- 6- **السعر الاسمي:** وهو السعر الآني إذ أن القيمة النقدية لبرميل النفط الخام يعبر عنها بالدولار مثلاً أن سعر الاوبك يساوي 50 دولاراً للبرميل [10].
- 7- **السعر الحقيقي:** يمثل القيمة الحقيقية للسعر الاسمي المرجح بمعدلات التضخم أو كمية السلع والخدمات والتي يمكن شراؤها من الخارج بالسعر الاسمي للبرميل [7].
- 8- **الاسعار الآجلة أو أسعار صفقات الأجل الطويل:** هي الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على ان يسلم النفط في مدة مستقبلية محددة [11].
- 9- **السعر الارجاعي:** ويعني سعر برميل النفط الخام محدداً في ضوء أسعار منتجاته النفطية المكررة التي تسمى ببرميل اوبك (البرميل المركب) [10].
- 10- **سعر التحويل:** "يقصد به سعر برميل النفط الخام خلال عملية التبادل بين شركتين فرعيتين تابعتين لشركة رئيسة واحدة، أو سعر انتقال وتحويل النفط من نشاط الى نشاط آخر ومن قسم الى آخر داخل الشركة نفسها"، كبيع شركة أكسون

التباين الكبير بين مناطق الانتاج والتوزيع [3]. السوق الدولية للنفط تتميز بتزايد محاولات إثارة مخاوف بلدان الأوبك من أن بقاء الأسعار عند المستويات المرتفعة لمدة طويلة سيدفع الكثير من البلدان والشركات النفطية الدولية إلى زيادة أنشطة التنقيب والإنتاج خارج أوبك وكسب حصة مساهمة في السوق الدولية على حساب حصة مساهمة أوبك في السوق النفطية الدولية، مما يؤدي إلى إنعكاسات سلبية على الأسواق الدولية [4]. لقد شهدت الصناعة النفطية حتى مطلع السبعينيات من القرن العشرين سيطرة الكارتل النفطي الدولي المؤلف من سبع شركات دولية عملاقة خمس منها امريكية وشركتان بريطانيتان مع وجود مصالحي هولندية في جزء منهما والتي يطلق عليها الاخوات السبع على طرفي السوق (العرض والطلب). وفي اواخر عام 1973 ظهر دور منظمة الاقطار المصدرة للنفط في السيطرة على نسبة كبيرة من الاحتياطي النفطي الدولي ومن ثم السيطرة والتحكم بحجم الانتاج النفطي الدولي الكلي وكان ذلك تغيراً ملحوظاً في البنية الهيكلية الاحتكارية للسوق النفطية، إذ تنص النظرية الاقتصادية على ان هناك انواع مختلفة من الاسواق وكل سوق يتحدد وفق خصائص عدة وان من اهم الخصائص التي يتميز بها سوق احتكار القلة تجانس السلعة المنتجة في السوق، وعدد البائعين والمنتجين للسلعة، حرية الدخول والخروج الى السوق فضلاً عن مدى تأثير القرارات الانتاجية لاحد المنتجين بالمنتجين الاخرين.

فمن الطبيعي عدم توصيف سوق النفط الدولية بأنها سوق منافسة تامة او سوق احتكار تام فالسوق النفطية كانت وما زالت هي سوق احتكار قلة (oligopoly) وعليه فان النماذج النظرية لاحتكار القلة هي اقرب الى واقع السوق الدولية للنفط الخام، ومن الممكن الاعتماد عليها.

#### أنواع سعر النفط

- 1- **السعر المعلن:** تميزت أسواق النفط آنذاك بوجود العديد من المنتجين إلا أن (شركة ستاندرد اويل)، هي من تسيطر على شركات الإنتاج وتماشياً مع مكانتها في السوق العالمية أعلنت الشركة المذكورة السعر على النفط المستخرج من الأبار مباشرة عام (1880) [5].
- 2- **السعر المتحقق:** "هو السعر الذي يتفق عليه طرفان يتمتعان باستقلال تام احدهما بائع والآخر مشتري ويتم التبادل في السوق المفتوحة لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان بنسبة مئوية محددة وقد ظهر هذا المسمى في نهاية الخمسينات من القرن الماضي وعملت به الشركات المستقلة ثم الشركات الوطنية"، وهو عبارة عن السعر المعلن

مالي أي تكون إيرادات الحكومة كافية لتغطية اعباء الدين المستقبلي دون الحاجة الى اعادة جدولة او تراكم تلك الديون [13].

أوضح صندوق النقد الدولي إن مفهوم الاستدامة المالية هو (الوضع الذي يستطيع المقترض أن يستمر في خدمة ديونه دون الحاجة الى إحداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة مستقبلاً) [14].

عرف (Blanchard) الاستدامة المالية على انها تلك السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، فالدين العام لا يعد مشكلة طالما لا يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي في البلد ، طالما ان الحكومة قادرة على توظيف الاموال المقترضة بمشاريع واستثمارات لها مردود ايجابي حقيقي على الناتج المحلي الاجمالي مما يساعد على تطوير الاقتصاد وزيادة معدلات الانتاج فضلا عن العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية ، حتى وان كانت نسبة المديونية الى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة، اما اذا استخدمت الاموال المقترضة لتغطية النفقات الجارية كرواتب الموظفين والمتقاعدين فان الدين العام لا يعد مستداما.

أما منظمة اليونسكو فقد عرفت الاستدامة بأنها على ( كل جيل أن يترك الماء والهواء وموارد التربة صافية وغير ملوثة كما جاءت الى الارض وان يترك الكائنات الحية على الارض غير متناقصة [15].

من كل ما تقدم نصل الى حقيقة هي ان الاستدامة تعني [16] :-

أ- الحالة التي لا تتناقص فيها المنفعة عبر الزمن كما انها حالة لا يتناقص فيها الاستهلاك عبر الزمن .

ب- الحالة التي تكون فيها ادارة الموارد بمستوى يحافظ على فرص الانتاج بالمستقبل .

ج- الحالة التي لا يتناقص فيها خزين رأس المال الطبيعي ( غابات ، انهار ، اراضي .... الخ ) أخفاظا وتدهوراً بمرور الزمن .

د- ان تكون ادارة الموارد فيها بشكل يضمن ويحافظ على عطاء مستمر لخدمات هذه الموارد .

هـ- الحالة التي يشبع فيها او يحقق فيها الحد الأدنى من الشروط لاستقرار وتوازن النظام البيئي ورجوعيته عبر الزمن .

المبحث الثاني : تحليل أسعار النفط ومؤشرات الاستدامة المالية في العراق

للاستخراج النفط لشركة أكسون للنقل وهكذا. وهذا النوع من الاسعار حساسي أو صوري هدفه تخفيض الضرائب على الارباح لهذه الشركات لحددها الأدنى ولهذا يكون أقل من الاسعار المعلنة والحقيقية ، وقد رفضت الدول المنتجة للنفط هذا السعر ولم تعترف به كأساس لاحتساب إيراداتها النقدية التي تحصل عليها من هذه الشركات بواسطة الضرائب والأتاوات على النفط [12].

11- السعر الورقي: "وهو عبارة عن عقود النفط الأجلة التي اخذ المستثمرون بيعها ويزيدون عليها ويتداولونها بين المضاربين" ، مثلاً قيام شركة أمريكية بتوقيع عقد مع العراق لشراء مليون برميل نفط بسعر (50 دولارا للبرميل) ، ثم تقوم هذه الشركة ببيع العقد الى شركة أخرى بمبلغ (60 دولارا للبرميل)، وقد يباع العقد الى مستثمر ثالث أو رابع أو اكثر ، ولذلك يوظف المستثمرون (المضاربون ) أموالا كبيرة في البرميل الورقي والمضاربة على النفط الذي قد يرفع سعره احيانا بفعل هذه المضاربة وليس للأسباب الحقيقية الاقتصادية منها والسياسية [7].

#### ثانياً: مفهوم الاستدامة المالية

ان بروز مفهوم الاستدامة المالية باعتبارها قضية رئيسة في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة من القرن المنصرم، كان بسبب الاضطرابات المالية في الكثير من الدول فضلا عن الارتفاع الكبير في حجم التكاليف المالية اللازمة للإنتاج على المدى الطويل نتيجة زيادة ندرة الموارد الاقتصادية، وأصبح مفهوم الاستدامة مقترناً بالتنمية الاقتصادية أكثر من غيرها نظراً للآراء والإسهامات الكثيرة التي طرحت في هذا المجال، أما في مجال المالية العامة فأن استخدام مفهوم الاستدامة بدأ من منتصف الثمانينات من القرن الماضي في كثير من البحوث التجريبية، بعد ظاهرة المديونية العالمية عام 1982 وافلاس دول في امريكا اللاتينية بالإضافة الى تزايد الانفاق الحكومي على برامج التنمية الاقتصادية وتزايد ظاهرة عجز الموازنة العامة في الكثير من الدول النامية والمتقدمة. لذا سوف نتطرق الى مفهوم الاستدامة من وجهات نظر مختلفة بناءً على المشاكل المتفاقمة في هذا الجانب، لذا تعرف الاستدامة المالية على انها قدرة الدولة للوفاء بالتزاماتها المالية الحالية و المستقبلية وخدمة ديونها من دون اصدار مالي الديون من دون الحاجة الى مزيد من الديون وخدمتها او اعادة جدولتها.

والاستدامة المالية تشير الى مقدرة الدولة بأداء واجباتها ووظائفها التي حددت بواسطة السياسة المالية للحكومة من دون حدوث تعثر

## اولاً: تطور أسعار النفط في العراق للمدة (2004-2022)

النفط العراقي على النفط الخفيف والثقيل، مما يزيد من رغبة الدول المستهلكة للطلب عليه [17]. كما موضح في الجدول (1).

يعد النفط العراقي من النفوط الجيدة في العالم ويتميز النفط العراقي بسهولة العثور عليه وقلة درجة المخاطرة، وما يزيد أهمية النفط العراقي هو كلفة الاستخراج التي تعد الأدنى في العالم، ويحتوي

جدول (1) أسعار النفط للمدة (2004-2022)

السنوات	سعر النفط	معدل التغيير
2004	34.6	-----
2005	48.33	39.68
2006	57.97	19.95
2007	66.4	14.54
2008	92.08	38.67
2009	60.5	-34.30
2010	76.79	26.93
2011	106.17	38.26
2012	107.96	1.69
2013	105.87	-1.94
2014	96.29	-9.05
2015	49.49	-48.60
2016	40.76	-17.64
2017	52.43	28.63
2018	69.78	33.09
2019	64.04	-8.23
2020	41.47	-35.24
2021	69.89	68.53
2022	100.08	43.20

المصدر: [18]

## ثانياً: تحليل بعض مؤشرات الاستدامة المالية

## 1. مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

وفقاً لوجهة نظر مؤسستين دوليتين هما ، صندوق النقد الدولي ، والرابطة الدولية لتخفيف الدين، حيث يؤكد صندوق النقد الدولي ان نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي تتراوح ما بين 25% الى 30% ، اما والرابطة الدولية لتخفيف الدين فان النسبة تتراوح ما بين 20% الى 25% فاننا نلاحظ من خلال جدول (2) ان النسبة كانت مرتفعة عام 2004 اي كانت 11% ، بالرغم من كون النسبة مقبولة حسب مؤشرات صندوق النقد الدولي والرابطة الدولية لتخفيف الدين ، الا ان هذه النسبة انخفضت من خلال عمل

الحكومة الى اعادة تصدير النفط بعد سنوات من العقوبات الاقتصادية التي فرضت من قبل الامم المتحدة وا كذلك وصول اسعار النفط الى اسعار مترفعة لم تشهدها اسواق النفط من قبل ، كل هذه العوامل جعلت نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي منخفضة من عام 2005 وحتى عام 2015، وبعد هذه المدة تعرض الاقتصاد العراقي الى مشاكل مزدوجة (دخول العصابات الارهابية الى بعض المحافظات وانخفاض اسعار النفط) جعلت هذه المشاكل البلد يقترض من الداخل والخارج لتمويل العمليات الحربية اضافة الى توفير رواتب الموظفين التي تتطلب مبالغ كبيرة من خلال الترهل الاداري في معظم وزارة الدولة، فأصبحت العلاقة عكسية

أما فيما يتعلق بنسبة العجز الى (GDP) يلاحظ انه اتخذ مساراً تصاعدياً خلال المدة (2013- 2018) ، إذ انتقلت من أدنى نسبة لها ( 1%) عام (2015) الى أعلى نسبة (12%) لعام (2022) م وهي نتيجة لإنعكاس الظروف السياسية التي تعرض إليها البلد ، مما أدى الى زيادة النفقات على الإيرادات و في الحقيقة هو استمرار نمو البنود الاستهلاكية في الموازنة على حساب البنود الاستثمارية التي يعول عليها في تحقيق إيرادات مستقبلية .

يلاحظ أن كل الموازنات خطت بعجز و لكن الواقع يشير الى أن كل الموازنات نفذت بفائض و هو دليل واضح على إن تخطيط الموازنات يتم بعيداً عن الواقع العملي، وكذلك ضعف تنفيذ الموازنة الاستثمارية و خصوصاً على مستوى المحافظات . كما موضح في جدول (2).

بين الدين العام والنتائج المحلي في تلك الفترة ، فالدين العام يزداد مع انخفاض الناتج المحلي الاجمالي مما جعل النسبة تزداد ، فبعد ان كانت 12% عام 2015 اصبحت 24% عام 2016 ، وبعد استقرار الاوضاع و تحرير المحافظات من جرائم العصابات الارهابية بدأت النسبة بالانخفاض التدريجي فقد بلغت 21% عام 2017 ، واما نهاية مدة الدراسة بلغت 18%.

## 2. مؤشر نسبة العجز والفائض الى الناتج المحلي الاجمالي.

يلاحظ من خلال جدول (12) أن مؤشر نسبة الفائض / GDP إتخذ مساراً متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض في الأهمية النسبية خلال المدة (2013-2005) م فقد سجل أعلى نسبة له (27%) عام (2010) ، وأدنى نسبة له بلغت (2%) عام (2004) م ، وهي نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية على العراق و ارتفاع إنتاج وتصدير النفط فضلاً عن ارتفاع أسعاره خلال تلك المدة.

جدول (2) مؤشر نسبة الدين العام الداخلي والعجز الى الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)

السنة	اجمالي الدين العام الداخلي 1	الناتج المحلي الاجمالي 2	عجز وفائض الموازنة 3	العام الدين GDP 4	فائض او عجز الموازنة GDP 5
2004	6061	53235	865	0.11	0.02
2005	6593	73533	14127	0.09	0.19
2006	5645	95587	10248	0.06	0.11
2007	5193	111455	15568	0.05	0.14
2008	4455	157026	20848	0.03	0.13
2009	8434	130643	2642	0.06	0.02
2010	9180	162064	44022	0.06	0.27
2011	7446	217327	30049	0.03	0.14
2012	6547	254225	14677	0.03	0.06
2013	4255	273587	-5360	0.02	0.02-
2014	9520	266332	-6805	0.04	(0.03)
2015	32142	266332	-3947	0.12	(0.01)
2016	47362	196924	-12658	0.24	(0.06)
2017	47678	225722	-1845	0.21	(0.01)
2018	41822	268918	-25696	0.17	(0.10)
2019	38331	276157	-4156	0.14	-0.02
2020	64246	215661	-12882	0.30	-0.06
2021	69912	301152	6231	0.23	0.02
2022	69495	383064	44737	0.18	0.12

المصدر: [19]

تلقائياً من قبل البرنامج الاحصائي، أذ أن القيمة (1) تعني تخلف زمني لمدة واحدة، و(0) تعني عدم وجود تخلف زمني وهكذا حسب مدد التخلف التي يحددها البرنامج لكل متغير من المتغيرات.

تشير الاختبارات الاحصائية للنموذج الى جودة النموذج المقدر عن طريق معامل التحديد ( $R^2$ ) المعدل والبالغة (97.6%) فضلاً عن قيمة F-statistic والبالغة (554.8350) وبمستوى معنوية (0.00). كما موضح في الجدول (3).

المبحث الثالث: قياس العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وبعض مؤشرات الاستدامة المالية

اولاً: العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ومؤشر الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي

### 1. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) :

تبين نتائج الجدول (3) أن النموذج ذات مدد تخلف زمني هي (2,2) بناء على قيم معيار اكايك (AIC) من بين افضل التوصيف للنموذج كونها تعطي اقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها

### جدول (3) تقدير النموذج القياسي

Selected Model: ARDL(2, 2)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PG(-1)	1.404583	0.109583	12.81750	0.0000
PG(-2)	-0.429525	0.110833	-3.875417	0.0002
P	-0.001724	0.000309	-5.574704	0.0000
P(-1)	0.002150	0.000580	3.706884	0.0004
P(-2)	-0.000535	0.000371	-1.440824	0.1542
C	0.012169	0.008285	1.468919	0.1465
R-squared	0.976075	Mean dependent var		0.114223
Adjusted R-squared	0.974315	S.D. dependent var		0.085297
S.E. of regression	0.013670	Akaike info criterion		-5.669625
Sum squared resid	0.012707	Schwarz criterion		-5.482809
Log likelihood	215.7761	Hannan-Quinn criter.		-5.595102
F-statistic	554.8350	Durbin-Watson stat		2.035494
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من عمل الباحثان.

أي ان هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي. أي كلما زادت أسعار النفط انخفض الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا يتلائم مع منطق النظرية الاقتصادية.

أما في الأجل الطويل يوضح الجدول (4) معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL، وقد اظهر معاملات المتغيرات التوضيحية انها معنوية احصائياً، لتأثير أسعار النفط على مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي.

## جدول (4) تقدير العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
P	-0.004352	0.003685	-1.181264	0.0416
C	0.487905	0.317069	1.538798	0.1285

EC = PG - (-0.0044\*P + 0.4879)

المصدر: من عمل الباحثان.

## تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) :

تم إجراء محاولات عديدة وبمستويات مختلفة لتقدير المعادلات وقد تم اختيار المعادلة الخطية المبينة في أدناه لتوافقها مع النظرية الاقتصادية والإحصائية كما أنها تخلو من المشاكل القياسية

وتبين نتائج الجدول (5) أن النموذج ذات مدد تخلف زمني هي (2,2) بناء على قيم معيار اكايك (AIC) من بين افضل التوصيف للنموذج كونها تعطي اقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها

تلقائياً من قبل البرنامج الاحصائي، أذ أن القيمة (1) تعني تخلف زمني لمدة واحدة، و(0) تعني عدم وجود تخلف زمني وهكذا حسب مدد التخلف التي يحددها البرنامج لكل متغير من المتغيرات.

تشير الاختبارات الاحصائية للنموذج الى جودة النموذج المقدر عن طريق معامل التحديد ( $R^2$ ) المعدل والبالغة (92.1%) فضلاً عن قيمة F-statistic والبالغة (160.1795) وبمستوى معنوية (0.00).

## جدول (5) تقدير النموذج القياسي

Selected Model: ARDL(2, 2)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
NG(-1)	1.465038	0.105307	13.91209	0.0000
NG(-2)	-0.569694	0.108692	-5.241350	0.0000
P	429.7007	127.2711	3.376264	0.0012
P(-1)	-589.8887	220.9234	-2.670105	0.0095
P(-2)	188.4968	130.5268	1.444123	0.1533
C	-1176.201	2349.587	-0.500599	0.6183
R-squared	0.921740	Mean dependent var		7187.111
Adjusted R-squared	0.915985	S.D. dependent var		19019.88
S.E. of regression	5512.961	Akaike info criterion		20.14520
Sum squared resid	2.07E+09	Schwarz criterion		20.33201

Log likelihood	-739.3723	Hannan-Quinn criter.	20.21972
F-statistic	160.1795	Durbin-Watson stat	2.141349
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من عمل الباحثان

أي ان هناك علاقة طردية بين أسعار النفط و مؤشر اعجز وفائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي. أي كلما زادت أسعار النفط ازداد فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يتلائم مع منطق النظرية الاقتصادية.

أما في الأجل الطويل يوضح الجدول (6) معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL، وقد اظهر معلمات المتغيرات التوضيحية انها معنوية احصائياً، لتأثير أسعار النفط على مؤشر اعجز وفائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي.

#### جدول (6) تقدير العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
P	270.4937	280.4692	0.964433	0.3382
C	-11238.74	21042.90	-0.534087	0.5950

EC = NG - (270.4937\*P - 11238.7362)

المصدر: من عمل الباحثان.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

للنفط وخاصة العراق لمشاكل اقتصادية كبيرة بسبب اعتماده الأساسي على الإيرادات النفطية.

4. يعد العراق من أكبر الدول التي تمتلك احتياطياً نفطياً حيث بلغ الاحتياطي النفطي اكثر من 10% من الاحتياط العالمي للنفط الخام، حيث يعد العراق من الدول المهمة والمؤثرة في السوق النفطي على مستوى منظمة أوبك والمستوى العالمي.

5. من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي هي الريعية واعتماده على القطاع النفطي مع غياب تام للقطاعات الاخرى مثل القطاع الصناعي والزراعي، مما يجعل العراق أكثر تعرضاً للمشاكل الاقتصادي في حال انخفاض أسعار النفط.

6. يعاني الاقتصاد العراقي الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والفقر بسبب العوامل السياسية والاقتصادية.

1. هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي. أي كلما زادت أسعار النفط انخفض الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يتلائم مع منطق النظرية الاقتصادية.

2. هناك علاقة طردية بين أسعار النفط و مؤشر اعجز وفائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي. أي كلما زادت أسعار النفط ازداد فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يتلائم مع منطق النظرية الاقتصادية.

3. تنسم أسعار النفط العالمية بالتقلبات وعدم الاستقرار منذ بداية السبعينات من القرن الماضي بعد استقلال نفط الدول العربية من الشركات الاجنبية الكبرى، مما أدى إلى تقلبات أسعار النفط العالمية بين فترة واخرى بسبب عوامل كثيرة قد تكون اقتصادية أو سياسية أو تجارية، مما يعرض الدول المنتجة

## ثانياً: التوصيات

- [7] نبيل جعفر عبد الرضا ، أسواق النفط العالمية ، شركة الغدير للطباعة والنشر ، البصرة ، العراق، 2016.
- [8] حسين علاوي موسى ، أسعار النفط الخام العالمية بين تحديات الواقع وتحديات المستقبل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2017.
- [9] بيداء رزاق حسين ، اثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي للمدة (2003-2016) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (63)، المجلد (15) ، 2018.
- [10] نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 2011.
- [11] بيداء رزاق حسين ، تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاستقرار النقدي للمدة (2004-2016) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (63)، المجلد (15) ، 2018.
- [12] محمد ازهر سعيد السماك و زكريا عبد الحميد باشا ، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1979.
- [13] لبنى عبد اللطيف، عبدالله شحاته، الاستدامة المالية والاصلاح المالي في مصر، جامعة القاهرة ، القاهرة، 2005.
- [14] Izquierdo, panizza and Fiscal Sustainability: "Issues for emerging market countries" , Egyptian of Economic studies, Egypt, 2004.
- [15] محمد صالح القرشي ، التنمية المستدامة والبيئة منظور التنمية في الاقطار النامية والتكامل الاقليمي العربي، مؤتمر جامعة الزيتونة، الاردن ، 2009.
- [16] سالم توفيق النجفي ، اباد بشير الجلي ، البيئة والتنمية المستدامة ، مقاربات معاصرة ،مجلة تنمية الرافدين ،العدد73 ، 2003 .
- [17] OPEC: Annual statistical Bulletin (2005, 2007, 2009, 2012, 2014, 2016, 2018,2022)
- [18] العمود ( 1، 2، 3 ) بالاعتماد على احصائيات البنك المركزي للسنوات (2004-2018) ةالعمود (4,5) من عمل الباحثان.

1. العمل على زيادة نسبة مساهمة القطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من خلال رفع كفاءة الانتاج في جميع القطاعات الاقتصادية.
2. مشكلة تقلبات الاسعار في سوق النفط الخام تستدعي العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي كأهم عامل يدفع بالاقتصاد الى التقدم والتركيز على التنوع الاقتصادي والعمل على ايجاد بدائل تتوجه للتصدير.
3. انعاش قطاع الصناعة التحويلية لغرض رفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي من خلال جذب الاستثمارات الصناعية الاجنبية.
4. استغلال العوائد الفائضة من النفط الخام الناتجة من التقلبات في حالة الارتفاع في الأسعار، واستثمارها في مجال التنمية الإنتاجية والخدمية، وكذلك على الدولة وضع الحلول لتجنب الآثار السلبية الناتجة من انخفاض أسعار النفط

## المصادر

- [1] جاسم محمد ضاحي ، صدمات أسعار النفط وأثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1990-2018) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2020.
- [2] عبد الرزاق حمد حسين وحمود حسن محيبيد ، تحليل أثر تقلبات أسعار النفط الخام على التجارة الخارجية لبلدان منظمة اوابك للمدة (2000-2016) العراق أنموذجاً ، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (43) ، المجلد (3) ، 2018.
- [3] محمد أزهر السماك، اقتصاد النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات، الموصل ، 1987.
- [4] أوبك الواقع وتحديات المستقبل ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، الإمارات العربية والمتحدة، أبو ظبي، سبتمبر، 2000.
- [5] طيبة علي تركي ، تقلبات أسعار النفط وأثرها في الاقتصاد العراقي الواقع وأفاق المستقبل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2018.
- [6] نبيل جعفر عبد الرضا ، دور المضاربات في السوق النفطية ، مركز المحور للدراسات والتخطيط ، البصرة ، العراق ، 2018.